

ن/هـ  
الجمهورية التونسية  
وزارة العدل  
محكمة التعقيب

\*ع2018.66453 عدد القضية  
تاريخه: 2018-12-05

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم بتاريخ  
23-07-2018 من طرف الاستاذ "م.ك" المحامي  
لدى التعقيب.  
النيابة عن : "س.غ".  
الضد : "م.خ".

طعنا في القرار الاستئنافي المدني ع 9642 دد  
الصادر عن محكمة الاستئناف بالكاف بتاريخ 26  
جوان 2018.

والقاضي نصه: " قضت المحكمة نهائيا بقبول  
الاستئنافين الاصليين شكلا وفي الاصل باقرار  
الحكم الابتدائي واجراء العمل به مع تعديل نصه  
وذلك بالحط من مبلغ الجراية العمرية الى مائة دينار  
(100 د) واعفاء الطاعن المدعي في الاصل من  
الخطية وارجاع المال المؤمن اليه وتخطية الطاعنة  
المدعى عليها في الاصل بالمال المؤمن وحمل  
المصاريف القانونية على المحكوم ضده".

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المبلغة  
للمعقب ضدهم بواسطة عدل التنفيذ الاستاذ "م.ب"  
حسب محضره ع 16689 دد بتاريخ 17-اوت-  
2018.

وعلى نسخة الحكم المطعون فيه وعلى جميع الاجراءات والوثائق المقدمة في 20-اوت-2018 حسب مقتضيات الفصل 185 من م م م ت.

وبعد الاطلاع على مذكرة الرد على تلك المستندات المقدمة في 31-اوت-2018 من الاستاذ "س.ش" المحامي لدى التعقيب نيابة عن المعقب ضده والرامية الى طلب رفض مطلب التعقيب اصلا.

وبعد الإطلاع على ملحوظات النيابة العمومية لدى هذه المحكمة والرامية الى قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه اصلا والحجز.

وبعد الإطلاع على أوراق القضية والمفاوضة بحجرة الشورى صرح بما يلي:

#### **من حيث الشكل :**

حيث استوفى مطلب التعقيب جميع اوضاعه وصيغته القانونية طبق احكام الفصل 175 وما بعده من م م م ت مما يتجه معه قبوله من هذه الناحية.

#### **من حيث الاصل :**

حيث تفيد وقائع القضية كيفما اوردها الحكم المنتقد والاوراق التي انبنى عليها قيام المدعى في الاصل (المعقب) لدى المحكمة الابتدائية بالكاف عارضا انه متزوج بالمدعى عليها بموجب عقد زواج شرعي محرر في 17-08-2016 وتم البناء بينهما ولم ينجبا ابناء الا ان الحياة الزوجية ساءت بينهما واستحالت مواصلتها مما دفعه لطلب الطلاق بينهما بعد البناء انشاء من الزوج والاذن لضابط الحالة المدنية بالتنصيص على ذلك بدفاتر الحالة المدنية للطرفين وبطرة رسم الصداق.

وبعد استيفاء الاجراءات القانونية اصدرت محكمة البداية حكمها عـ 45657 دد بتاريخ 20-02-2018 والقاضي:

ابتدائيا بايقاع الطلاق بين الطرفين للمرة الاولى بعد البناء انشاء من الزوج والاذن للسيد ضابط الحالة المدنية بالتنصيص على ذلك بدفاتر حالتها المدنية وبطرة اصل رسم الصداق والزام المدعي بان يؤدي للمدعي عليها جناية عمرية قدرها مائة وعشرون دينار (000 د 120) لقاء ضررها المادي تدفع لها مشاهرة وبالحلول بداية من تاريخ انقضاء امد عدتها والى ان يجد سبب للالغاء او التعديل كتغريمه لفائدتها بالفي دينار (000 د 2.000) لقاء ضررها المعنوي وبثلاثمائة دينار (000 د 300) لقاء اتعاب محاماة واجور تقاضي وحمل المصاريف القانونية عليه".  
وحيث استأنفه.

فقضت محكمة الدرجة الثانية بحكمها المشار اليه بطالع هذا استنادا الى وضع الزوج المادي وما يمكن ان ينجر للزوجة من تحول في ظروف المعيشة نتيجة الطلاق والى مدة العلاقة الزوجية ودرجة الضرر المترتب عن انفصالها بارادة منفردة من الزوج وسعة ما اعتادته الزوجة من مستوى معيشي.

وحيث تعقبه الطاعن طالبا التفضل بتسجيل طلبه في رجوعه النهائي عن طلب الطلاق بمقولة انه قد تصالح مع زوجته وانها عادت لمحل الزوجية منذ اكثر من شهر طالبا النقض والاحالة.

**المحكمة :**

**عن المطعن الوحيد:**

حيث ان الصلح يعد من الوسائل الوفاقية لحل النزاعات وخاصة في ميدان الاسرة وذلك حفاظا عليها كنواة للاسرة والمجتمع اى ان ذلك يصبح فاقدًا لكل جدوى اذا ما تصدى الطرف المقابل لذلك ونعى كل صلح .

وحيث نعت المعقب ضدها كل صلح مع المعقب .

وحيث وترتيباً بما سبق فان الطعن بالتعقيب اصبح فاقدًا لكل اساس لتجافيه مع احدى الصور الواردة حصراً بالفصل 175 من م م م ت. وتعين لذلك رفض المطالب.

### ولهذه الأسباب :

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلاً ورفضه اصلاً وحجز معلوم الخطية المؤمن. وصادر هذا القرار بحجرة الشورى بجلسة يوم الاربعاء 05 ديسمبر 2018 عن الدائرة المدنية الثامنة برئاسة السيدة مفيدة الشوالي وعضوية المستشارتين السيدتين سهام الصمادحي وبسمة بودن وبحضور ممثل الادعاء العام السيدة سارة بوطوبة وبمساعدة كاتب الجلسة السيد توفيق المناصري.

وحرر في تاريخه